مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العيش بعيداً عن الأنظار:
ما تبقى من أسرٍ نازحةٍ في العراق

بسمة علوش

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العيش بعيداً عن الأنظار: ما تبقى من أسرٍ نازحةٍ في العراق

بسمة علوش *

ما تزال آلاف العائلات ذات الانتماءات لـ(داعش) حقيقيةً كانت أم متصوَّرة، متناثرة في جميع أنحاء العراق، ومستقبلهم مجهول. تعرِّض سياسة العقاب الجماعي غير الرسمية أو غير المباشرة المنتهجة من قبل الحكومة العراقية، مستقبل العراق للخطر، ويمكن أن تؤدِّي إلى تعزيز عدم الاستقرار. يُعتقد أنَّ ما يقرب من (300 ألف) نازح عراقي داخلي درجة معينة من الانتماء لـ(داعش)، فعلى سبيل مثال قد يكون أحد الأقارب انظمَّ فعلاً لصفوف (داعش). فإنَّ هؤلاء (300 ألف) ليس عندهم ديار للعودة إليها، أو يفتقرون إلى الوثائق المدنية الرسمية، أو لا يمكنهم ممارسة حقوقهم الأساسية. خياراتهم الوحيدة هي البحث عن ملاذ في مواقع غير رسمية على أطراف المراكز الحضرية، إذ يمكنهم أن يختفوا عن الأنظار، وهم باقون في مخيماتٍ معدودةٍ غير مؤمَّنة، والتي ما تزال مفتوحة مؤقتاً، أو العيش على أطراف مناطق أخرى بعيدة عن المراكز الحضرية، محرومون من العودة إلى ديارهم. فضلاً عن الممارسات التمييزية للحكومة تمنع وصمة العار الاجتماعية أيضاً هذه الفئة السكانية الفرعية من الاندماج في المجتمع العراقي. حتى الأطفال لم يسلموا من هذه العقوبة، ويُنبذون من مجتمعاتهم بسبب جرائم آبائهم المزعومة.

أشارت الحكومة العراقية ابتداءً من عام 2018 عن نيتها بإغلاق جميع مخيمات النزوح في أنحاء العراق كافة. كان ذلك بدافع سياسي لدفع العائلات إلى التصويت من مناطقهم الأصلية، وتعزيز مشاركة الناخبين. إذ يمكن إجراء الانتخابات المقرَّرة في الوقت المحدد، والذي حدث أيضاً بعد وقت قصير من إعلان الحكومة هزيمة (داعش). أثار هذا غضب المؤسسات الإنسانية واستياءها، إذ كان سقف الاحتياجات ما يزال مرتفعاً، ولم تكن ظروف البلاد صالحةً لترك النازحين بمفردهم من دون عون، فقد كان هنالك متفجرات وألغام غير منفجرة في عديد من المناطق، وكان إعادة بناء البنية التحتية المتضررة بطيئاً، لم يكنِ الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه ثابتاً. ومع ذلك، فقد كانت الحكومة –بحلول عام 2020– قد نفَّذت سياسة إغلاق المخيمات، وطردت أكثر من (100 ألف) من سكَّان المخيمات بالقوة. والآن، وبعد أربع سنوات من إعلان

* مسؤولة الدعوة والتواصل في «المجلس النرويجي للاجئين» في الولايات المتحدة.

العراق انتصاره على تنظيم (داعش)، فإنَّ الحكومة العراقية مصممة على إنهاء الجهود الإنسانية، والانتقال بالعراق إلى مرحلة ما بعد الصراع، مع التركيز على التنمية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فإنَّ عديداً من العائلات التي يُعتقد أنَّها ذات انتماءات لتنظيم (داعش) عالقة في متاهة، من دون أي وسيلة لإنهاء نزوحهم. سينتهي نزوح هذه العوائل حينما تُلبَّى احتياجات هذه الفئة السكانية الفرعية، وتمكُّنهم من العودة إلى ديارهم أو العيش في مكان من اختيارهم. وبعد تحقُّق ذلك سوف يكون العراق على طريق الانتعاش الدائم والمستقبل المستقر.

فقد قوبلت بعض العائلات ذات الانتماءات المتصورة لتنظيم (داعش) -بدءاً من عام 2019- بالعنف، واضطرت إلى الفرار مرة أخرى حينما حاولوا العودة إلى ديارهم. ووَفْقاً لرئيس منظمة عراقية غير حكومية في الموصل، فإنَّ مختاراً من «السلامية» اتصل به بعدما طُرِدَ من أحد المعسكرات المغلقة ذاكراً أنَّ «عشيرته متهمة بالانضمام إلى داعش في البعَّاج، ودَمرت قواتُ الأمنِ منزله، بدافع الانتقام، ولا يوجد في بلدته أي خدمات عاملة، والميليشيات الإيزيدية قريبة منها»، ووَفْق قوله: «كان الرجل العجوز يبكي لأنه لا يعرف ماذا يفعل أو إلى أين يذهب». وكما رأينا في عديد من الحالات، فإنَّ النازحين داخلياً عالقون بين السياسات التي تجبر الناس على الخروج من المخيمات والوصمة العار الاجتماعية والتهديد بالعنف الانتقامي الذي يمنعهم من العودة إلى ديارهم. هذا النمط من أنماط العقاب الجماعي، حيث إذا اتُّهِمَ أحد أفراد الأسرة بالانضمام إلى (داعش) يُنبذُ سائر أفراد الأسرة، ممَّا أدَّى إلى إعادة توطين آلاف الأشخاص في مناطق متخلفة في ضواحي المدن من دون الحصول على المساعدة.

تلعب الدولة أيضاً دوراً في هذا العقاب الجماعي. إذ يُوضع الأشخاص المتهمون أو المشتبه بهم بمساعدة (داعش) على قائمة أمنية تسيطر عليها الحكومة -معدومة الشفافية من ناحية كيف ولماذا يُضاف الأشخاص إلى هذه القائمة؟!- وعند الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة سبل محدودة للاستئناف. مع ذلك، تفرض قوات الأمن على الأشخاص الموجودين في هذه القوائم الأمنية تنفيذ سلسلة من الإجراءات متعلقة وغير متعلقة بالقانون، يُشار إليها مجتمعة بـ»التبرئة». دُمِجت التبرئة المتجذرة في الممارسات العشائرية في أجزاء من العراق، في النظام القانوني الرسمي، إذ يقدِّم فرد شكوى جنائية يدين فيها قريبه أو قريبها بسبب انضمامه إلى تنظيم (داعش) أو مساعدته. وصفت وكالات الإغاثة التي قُوبلت في هذا المقال كيف أنَّ التبرئة -حتى قبل التقدُّم بطلب للحصول على تصريح أمني- هي الآن شرط مسبق للعائلات للتقدُّم لمجموعة من الإجراءات الإدارية، بما في ذلك الحصول على بطاقات الهوية المدنية. يشعر عديد من الرجال والنساء بالضغط، في الغالب من قبل

الجهات الأمنية المحلية، من أجل «التبرئة» لأنَّها طريقتهم الوحيدة لإعادة بناء حياتهم. ومع ذلك، ترفض بعض النساء القيام بذلك لأنَّهن لا يرغبنَ في خيانة أزواجهنَّ وأبنائهنَّ أو خوفهنَّ من انتقام أسرة الزوج. كما تتردَّد عديد من النساء للقيام بـ»التبرئة» خوفاً من أن تُستغلَّ من قبل قوات الأمن والمحاكم. فضلاً عن ذلك، ليس هناك ما يضمن بأنَّ النساء الحاصلات على «التبرئة» سيتقبلنَّ مرة أخرى في مجتمعاتهنَّ لأنَّه عامل واحد فقط من عديد من العوامل التي تحدِّد ما إذا كان المجتمع المحلي سيقبلهنَّ. تعدُّ «التبرئة» عقبةً أخرى يتعيَّن على هذه الفئة السكانية الفرعية في العراق التغلُّب عليها قبل أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم أو الاندماج في منطقة نزوحهم الحالية أو إعادة توطينهم.

وثائق الدولة التي لا يمكن الوصول إليها

سيسهِّل الحصول على وثائق الهوية التي تفرضها الدولة حل المعضلة التي يواجهها عديد من العراقيين النازحين داخلياً. التوثيق المدني هو الأداة التي يستخدمها المواطنون العراقيون لممارسة حقوقهم، وأصبح اعتماد الأطفال والعائلات غير المسجلين على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. يستطيع عديد من الأطفال العراقيين الحصول على بطاقات الهوية المدنية عند حضور كلا الوالدين. ومع ذلك، لا يمكن لأطفال العائلات التي يشتبه انتمائها لـ(داعش) الحصول على تصريح أمني وبطاقة هوية ما لم تكمل والدتهم عملية «التبرئة». لذا، يواجه هؤلاء الأطفال تحديات لا يمكن التغلُّب عليها في الحصول على بطاقات مدنية. فمن دون الوثائق المدنية، لا يمكن للأطفال الذهاب إلى المدارس العامة والعائلات لن تكون قادرة على الحصول على عمل رسمي أو الحصول على إعانات حكومية.

ومع أنَّ العقبات متزايدة إلَّا أنَّ العائلات مدركة أنَّ حياتهم مُعلَّقة بغياب هذه الوثائق، ويشرع كثيرون في رحلة شاقة لمحاولة الحصول عليها. «سارة» -غُيِّر الاسم للحفاظ على هوية الشخص- أمٌّ لطفلين، كانت متزوجة من أحد أعضاء تنظيم (داعش)، والذي اختفى أثناء النزاع ويُفترض أنَّه مات. لا تعرف «سارة» أين جثة زوجها؟ ولذا هي لا تستطيع الحصول على شهادة وفاة. لم يكن عند أطفالها شهادات ميلاد وهم في الأساس غير موجودين في نظر الدولة العراقية. قالت:

«أريد أن يكبر أطفالي ويحلموا أن يكونوا ما يريدون. لا أريدهم أن يُنظر إليهم فقط على أنَّهم أبناء داعش. جثة زوجي مفقودة لذا اضطررت لدفع 1500 دولار للطبيب الشرعي لتقرير

تشريح مزيف. كان على أهل زوجي الذهاب إلى المحكمة للشهادة بأنَّ أطفالي من ابنهم، لكن حماتي لم تأتِ لأنَّها تخشى المحاكم. أحاول الحصول على جوازات سفر لأطفالي، لكن أسماءهم ما تزال مدرجة في قاعدة البيانات الأمنية، وليس لدي أي أموال متبقية لدفع المزيد من الرشاوى».

كان على «سارة» أن تدفع أكثر من (4000) دولار للرشاوى، واستغرق الأمر أكثر من عامين لتتمكَّن من الحصول على بطاقات الهوية لها ولأطفالها.

ينشأ عديد من الأطفال الموصومين بالعار في الظلال بعيداً عن الأنظار، وعن المدارس، مع محدودية فرص الحصول على التعليم. قد تكون هذه مشكلة كبيرة للعراق في المستقبل القريب. إذ يخشى العاملون العراقيُّون في مجال الصحة النفسية من أنَّ التهميش الاجتماعي لهؤلاء الأطفال، إلى جانب الحرمان المادي للعيش في فقر، في مخيمات مؤقتة يمكن أن يهيئ الظروف لظهور جماعات متطرفة جديدة.

قد يؤدِّي ترك هذه المظالم من دون معالجة إلى إعادة إشعال الصراع والمساعدة في زرع التوترات المزعزعة للاستقرار. بعد ما قام به تنظيم (داعش) من الفظائع، يبدو أنَّ المجتمع العراقي ممزَّق، مع عدم وجود توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع هذه القضايا. تقبَّل بعض المجتمعات هذه العائلات في حين يحاول بعضهم الآخر إبعادها. يبدو أنَّ الحكومة العراقية ليس عندها الخطة الشاملة حول كيفية إعادة دمج العائلات التي يُنظر إليها على أنَّها مرتبطة بـ(داعش).

وكلَّما طال أمد ذلك، زاد عدد الأطفال الذين يكبرون في عزلة، من دون الموارد اللازمة ليكونوا مواطنين عراقيِّين. حينما سُئِلَ «أحمد» –اسمه غير حقيقي– البالغ من العمر ثماني سنوات من السلامية عمَّا يريد أن يكون حينما يكبر؟، أجاب: «حلمي هو العمل وشراء الأسلحة لقتل كل الجيش العراقي؛ لأنَّهم لن يسمحوا لي بالدراسة، واستمرَّ في القول إنَّ والدي هو داعش». لا يوجد مجتمع يُحمِّل الأطفال مسؤولية جرائم آبائهم. لكن يبدو أنَّ هذا مستثنًى في العراق. فمن دون تعليم سيقتصر خيال الأطفال على العنف والقمع الذي تعرَّضوا له.

ما يزال المأوى بعيد المنال

تعيش عديد من الأسر في مناطق فقيرة لأنَّ منازلهم قد دُمِّرت، ولا يمكنهم الحصول على تعويض لإعادة البناء. فمن دون مأوى دائم، لا توجد نهاية مستدامة لنزوح هذه العائلات. ،

تبنَّى العراق في عام 2009 القانون رقم (20) «تعويض ضحايا العمليات العسكرية والأخطاء العسكرية والعمليات/الأعمال الإرهابية»، المعروف أيضاً باسم قانون التعويضات. يهدف القانون إلى تعويض أي شخص عن الخسائر في الأرواح والإصابات والأضرار التي لحقت بالعمل أو الدراسة أو الممتلكات التي حدثت أثناء الصراع الذي قادته الولايات المتحدة والحملة ضد تنظيم (داعش). يحق لكل من عانى مما ذكر أعلاه من الناحية القانونية الحصول على تعويض. ومع ذلك، فقد رفضت الحكومة العراقية جميع مطالبات العائلات التي لها انتماءات مفترضة مع تنظيم (داعش). إذا أكَّدت الحكومة أنَّ أحد أفراد الأسرة –بغضِّ النظر عن درجته في العائلة– انضمَّ لتنظيم (داعش) فستُحرم الأسرة بأكملها. فضلاً عن عدِّ عملية التعويض فساداً. كان على عديد ممَّن حصلوا على تعويضات الاعتماد على العلاقات السياسية، التي لا تمتلكها في كثير من الأحيان العائلات ذات الانتماءات المتصوَّرة لـ(داعش). فضلاً عن ذلك فمن دون الوسائل المالية لدفع الرشاوى كثيرون لا يتكبَّدون العناء لرفع دعوى، وهنالك مَن ينتظر حقب طويلة تطلعاً لأي قرار.

مع عدم وجود آلية عدالة انتقالية رسمية وعدم وجود إستراتيجية إعادة دمج رسمية بقيادة الحكومة، فإنَّ التعويضات لجميع العراقيِّين هي عنصر أساسي لإنهاء نزوحهم والمساعدة في وضع العراق على مسار التعافي بعد الصراع. لا يحظى الظهور بمظهر تقديم المساعدة لأي شخص قدَّم العون لتنظيم (داعش) بشعبية سياسية في العراق، لذا، كان قليل من الوكالات مستعدةً وقادرةً على الاستجابة لاحتياجات العائلات ذات الانتماءات المتصوَّرة لتنظيم (داعش). كما لم تقدِّم عديد من المنظمات الدولية هذه الفئة السكانية الفرعية خوفاً من ردِّ فعل المجتمعات والسلطات المحلية. فضلاً عن عدم دعم المنظمات غير الحكومية العراقية هذه العائلات لأنَّها تخشى استهدافها من قبل قوات الأمن واتهامها بالتعاطف مع الإرهابيِّين. اعتقلت قوات الأمن في عام 2018 بعض المحامين العراقيِّين الذين حاولوا تمثيل أفراد يُشتبه في انتمائهم لتنظيم (داعش)، واتُّهِمُوا بدعم الإرهاب. وقد تسبَّب هذا في تأثير مخيف وجعل عديد من المنظمات العراقية تتردَّد قبل تقديم المساعدة للمجتمعات ذات الانتماءات المشتبه بها مع تنظيم (داعش).

المنظمات غير الحكومية الدولية محمية من معظم المضايقات والترهيب التي تمارسها قوات الأمن، ومن ثَمَّ فهي قادرة على القيام بهذا العمل مع المخاطر المحتملة. ومع عدم قدرة المنظمات العراقية غير الحكومية على تلبية احتياجات هؤلاء السكان، من دون دعم الوكالات الدولية، إلَّا أنَّه من المحتمل ألَّا يتمكَّنَ هؤلاء العراقيُّون المهجَّرون داخلياً من الوصول إلى الخدمات الأساسية اللازمة

لبقائهم على قيد الحياة.

ومع سياسات إغلاق المخيمات ونقل العراق نحو مرحلة التنمية، فمن المهم ضمان عدم إهمال العائلات ذات الانتماءات المشتبه بها بأنَّها مع تنظيم (داعش). يحتاج هؤلاء المواطنون إلى نهاية مستدامة لنزوحهم عن طريق منزل دائم، ووظائف مدرَّة للدخل، وبطاقات هوية مدنية، وإمكانية وصول أطفالهم إلى التعليم. يجب منحهم حقوقهم الأساسية بوصفهم عراقيِّين. إذا تجاهلت الحكومة العراقية والمجتمع الدولي العراقيِّين ذوي الانتماءات المشتبه بأنَّها متواطئة مع تنظيم (داعش)، فسيدخل العراق حتماً في دائرة أخرى من العنف، مع معاناة المزيد من العراقيين نتيجة لذلك. وبكلمات «سارة»: «نحن أيضاً ضحايا لداعش. ... لم يكن بإمكاني أبداً منع زوجي من الانضمام إلى تنظيم داعش. يجب ألَّا يدفعَ أطفالنا ثمن جرائم آبائهم».

المصدر:

https//:warontherocks.com/2022/02/living-in-the-shadows-iraqs-remaining-displaced-families/